مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: هل نجح الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمات العالمية
اسم الكاتب: أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3619
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٠ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

هل نجح الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمات العالمية

Malaysian Economy and the Global Crisis: Is There a Why Out?

الدكتور مروان عبد المالك ذنون

استاذ مساعد – قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل

Marwan A. Thanoon(PhD)
marthano2001@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٤/٢/٩

تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/١٠/٢٣

المستخلص

لقد تعرض الإقتصاد العالمي للعديد من الأزمات التي حولت العديد من الدول ذات الاستقرار الاقتصادي والنمو السريع والنجاح الواسع في العالم الى الفوضى المالية والانهيار الاقتصادي. وماليزيا كغيرها من الدول الاسيوية تعرض أقتصادها للعديد من الصدمات الخارجية وخاصة خلال فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر، ولكنها استطاعت النهوض نسبياً من هذه الكبوات المتكررة بالاعتماد على ذاتها تارة وبمعاونة الدول الاسيوية تارة اخرى.

الكلمات المفتاحية : *الازمات الاقتصادية، الاستثمارات الاجنبية والصادرات، النمو الاقتصادي.*

Abstract

The global economy has recently been characterised by a string of new style financial crises that plunged a number of rapidly growing and successful economies in the, but sharing point between all of them are un resurrections movement of foreign capital across the countries as a result of globalization and international market openness. Malaysian economy like other Asian countries faced different external shocks especially in 1990s till now, but it stands up from these falls down through itself and due to cooperation with other Asian countries..

Key Worlds*: Crisis, Export and Foreign Investment, Economic growth.*

المقدمة

يواجه العالم حالة اقتصادية صعبة تتجاذبها مجموعة مهمة من العوامل التي تبدو في كثير من الاحيان شديدة التناقض، فالمديونية المفرطة والازمات المتكررة والتوقفات الفجائية للموارد عن طريق التجارة وحركات راس المال الاجنبي هي بعض المعضلات التي تواجه الدائنين والمدينين على حد سواء، ان تذبذب التدفقات الخارجية للموارد يعد احد الاسباب المهمة لخلق الازمات في العقدين الاخرين والتي ترتب عليها اشكالات اقتصادية محلية ودولية.

وفي ظل تنوع مغريات الحياة المعاصرة وتعدد أزماتها واختلاف أنواعها كان المال ولا يزال عصب الحياة والمحور الأساس لها حيث يساهم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق الأزمات من جهة وحلها من جهة أخرى وذلك بوصفه عنصرا حاضرا في سائر قضايا الفرد والمجتمع سواء كانت قضايا إيجابية أو سلبية. ولا تعد الأزمات المالية ظاهرة حديثة بأى حال، بل أنها تخضع فى كثير من الأحيان للقوى نفسها التي طالما مارست تأثيرها فى مختلف الأزمات، غير أنه يبدو بالفعل أن الإبتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدين الماضيين قد أضافا بعض العوامل والمخاوف الجديدة ويمكن لنا القول إن إنتشار الأزمات وأثارها المعدية قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثرا عن ذى قبل .

لقد اعتمدت البرامج التنموية في ماليزيا على تدفق رأس المال الأجنبي بأنواعه كافة كمصدر رئيس لأحداث طفرة نوعية في هيكلها الاقتصادي وأسواقها المالية اللذان يعدان المصدران الرئيسيان في تسريع معدلات نموها الاقتصادي، إذ يسهم رأس المال الأجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث التحولات الهيكلية بسرعة مذهلة مكنها من تحقيق تراكمات استثمارية وبشرية تفوق قدراتها المحلية، وساعدها في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجاتها التكنولوجية المتقدمة، وتطوير مهاراتها الفنية والإدارية، وتوسيع قدراتها التسويقية لتصدير منتجاتها الى الخارج، مما أدى الى تحسين نوعية الاستثمار وزيادة معدلات الإنتاجية وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارعة ومتصاعدة خلال فترة قصيرة من الزمن.

وماليزيا كغيرها من الدول الاسيوية تعرض أقتصادها للعديد من الصدمات الخارجية وخاصة خلال فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر، ولكنها استطاعت النهوض نسبياً من هذه الكبوات المتكررة بالاعتماد على ذاتها تارة وبمعاونة الدول الاسيوية تارة اخرى.

مشكلة البحث

لقد واجه الاقتصاد الماليزي العديد من الصدمات الخارجية التي ادت الى تذبذب معدلات نموها الاقتصادي فكيف استطاعت ماليزيا تخطي الازمات العالمية؟ وهل استفادت من الدروس السابقة لمواجهة الازمة الحالية منذ عام ٢٠٠٨ وحتى يومنا هذا ؟

هدف البحث

تهدف الدراسة الى التعرف على ماهية الازمة، واهم انواعها ثم تشخيص اهم الازمات التي تعرضت لها ماليزيا، كيفية معالجتها، ثم قياس أثار المتغيرات الخارجية المتمثلة بالصادرات الكلية ثم تدفقات راس المال الاجنبي بأنواعه كافة واسعار الصرف والازمات على تذبذب النمو الاقتصادي .

فرضية البحث

١. ان التذبذب في حركات راس المال الاجنبي لها دور اساس في تقلبات النمو الاقتصادي الماليزي؟
٢. ان لتذبذب الصادرات اثار ايجابية على النمو الاقتصادي خلال الازمة الاسيوية وسلبية خلال الازمة العالمية؟
٣. ان لتقلبات اسعار الصرف اثار سلبية على النمو في كلا الازمتين، ولكنه اكثر تاثيرا في الازمة الاسيوية منه في الازمة الاخيرة؟

منهجية البحث

أعتمدت هذه الدراسة على التحليل المقارن من خلال القاء الضوء على طبيعة الازمة الاسيوية اسبابها ونتائجها، ثم استعراض اثار الازمة العالمية ٢٠٠٨ على الاداء الماليزي، ومقارنة أيهما اكثر تأثيراً؟ رافقه استخدام منهج تجريبي لقياس الازمة واثارها على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قناتي التجارة وتدفق راس المال الاجنبي.

ماهية الازمة وأهم أسبابها

الازمة هي صدمة (Shock) غير متوقعة يترتب عليها اختلال مفاجئ في التوازن الاقتصادي قد يكون سببها مالي أو حقيقي، خارجي أو داخلي وهي تنتقل بين الدول حسب درجة ارتباطاتها التجارية والمالية في الأسواق الدولية، من مظاهر الازمة المالية تذبذب الاداء الاقتصادي وانهيار المصارف واسواق راس المال وحدوث مضاربات في العملات مع انكماش في النشاط الاقتصادي الكلي. واهم خصائصها: حدوثها بشكل مفاجئ وعميق، والتشابك المتداخل بين عواملها واسبابها. وانتقالها بين الدول بشكل سريع كنتيجة للعولمة، مما يؤدي الى صعوبة اتخاذ القرارات الصائبة لمواجهتها. أي أنها اضطرابات وتذبذبات عميقة تؤثر كلياً أو جزئياً في المتغيرات الاقتصادية كانخفاض قيمة العملة المحلية وتناقص في الاحتياطي الأجنبي يصاحبها هروب مفرط لرأس المال الأجنبي ويصبح النظام في حالة لايستطيع فيها أداء مهامه الرئيسة فيترتب على ذلك خليط سلبي من التأثيرات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، التي تبدأ صغيرة ثم تأخذ بالتوسع تدريجياً حتى تصبح مشتته يصعب السيطرة عليها (قوناش، انور هافان، ٢٠٠١).

وهناك تفسيرات متنوعة لأسباب الأزمات فمن الباحثين من اعزاها إلى **أسباب داخلية** مثل ارتفاع معدلات التضخم، تذبذب أسعار الفائدة وضعف دور المصارف والبنوك والمضاربة في الأسواق المالية، وعدم وجود رؤية واضحة للسياسيين ومتخذي القرار. بينما اوعزها اخرون إلى **أسباب خارجية** متمثلة بانخفاض عوائد البلد من العملات الأجنبية وانخفاض أسعار صرف العملة أو الصدمات الخارجية أو هروب رؤوس الأموال الأجنبية والشكل التالي يوضح المسببات الرئيسة لحدوث الأزمات.



ونتيجة لكل هذه الاسباب او بعضها يحدث لدى الدول خلل اهم نتائجه:



المخطط ١
الأسباب الرئيسة للازمات واثارها

المصدر: من عمل الباحث بناءً على (Hanh Pham, T, H, 2010)

الاستراتيجية الاسيوية في التنمية الاقتصادية: أعتمد نجاح دول جنوب شرق آسياعلى عوامل عديدة: (Kang, K and Miniane,J, 2008)

١. استثمارات ضخمة محلية واجنبية تؤدي الى احداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد والانتاج يرافقها ارتفاع معدلات الادخار المحلي.

٢. اعتماد استراتيجية تجارية تقوم على التحيز التصديري كقائد للنمو الاقتصادي Export Led Growth، والنفاذ الى الاسواق العالمية.
٣. تمارس الدولة دور محفز في تحديد التوجهات والسياسات الاقتصادية بعيدة المدى.
٤. كفاءة المؤسسات التنظيمية والادارية والبعد الثقافي والمؤسساتي من حيث احترام قيمة العمل والجودة والاتقان.
٥. الإفادة من تجارب الاخرين وخاصة اليابان في اتقان العمل وتطوير التكنولوجيا.
٦. تزاوج ومزج في السياسات الداعية لاستراتيجية التصدير مع ديناميكية القطاع الخاص.
٧. ارتفاع مستوى تراكم رأس المال البشري بزيادة معدلات التعليم في المستويات العمرية كافة.
٨. المزاوجة بين الحكومة و القطاع الخاص ووسائل الاعلام وهو ما يعرف بـ(الدولة الرشيدة + السوق الناضجة).
٩. الإنفتاح أمام رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة عن طريق بناء القدرة الذاتية وتطوير مراكز التفكير ومد الرابط مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وعلى الرغم من أن مزيج السياسات المتبعة فعلياً إختلف من بلد إلى آخر في شرق آسيا. إلا أن القاسم المشترك بينهما هو التركيز على تحقيق النمو من خلال التنافس في الأسواق العالمية، والتخصص في صناعات شكّل إنخفاض الأجور فيها ميزة نسبية، فضلاً عن تقليص الدور الحكومي والخصخصة، والإهتمام بالتدريب والتعليم. (Corsetti, G, Pesenti, P and Roubini, N, 1998)

اكتسبت التجربة الماليزية بريقها من كونها واحدة من النماذج الآسيوية الرائدة التي نجحت في هزيمة الفقر في أقل من ثلاث عقود، وأصبحت في عداد الدول ذات المستويات العالية في النمو الإقتصادي. ويمكن إجمال أسباب هذا النجاح إلى أن براعة الماليزيين في تخطي كثير من العقبات التي اعترضت مسيرتهم التنموية، سواء كان مصدرها الانقسام الرأسي (العرقي والديني)، أو الانقسام الأفقي (التمايز الاقتصادي والاجتماعي) أو كان نابعاً من التباس علاقة الدين بالدولة، أو من متغير "القيادة" في ظل ثقافة سائدة تعطي القيادة السياسية اهتماماً كبيراً وتعج بكثير من القيم والعادات ذات المصادر المختلفة (الاسلامية والهندية والصينية). وبالرغم من أن هذا التنوع والتعدد قد أنطوى في بعض جوانبه على عوامل التفتت والانقسام، فإن تجربة النجاح الماليزية أعطت درساً لكثير من الشعوب التي تعاني مثل تلك التعددية وخاصة العرقية والدينية أنه يمكن الإفادة الى أقصى حد من التنوع في أطار الوحدةUnity in Diversity . كما ينعكس هذا النجاح في تداخل العلاقة بين الابعاد الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية والتقدم الاقتصادي.

الازمات التي تعرض لها الاقتصاد الماليزي

لقد لجأت معظم الدول الاسيوية المتضررة الى صندوق النقد الدولي IMF لتوفير السيولة اللازمة والاقتراض منه ووضع الخطط اللازمة للمعالجة ولكن نجاحها كان محدوداً، وقد شذت عن ذلك ماليزيا حيث رفضت الذهاب الى الصندوق والاذعان الى شروطه وسياساته، واعتمدت على ذاتها في مواجهة الازمة فهل نجحت في ذلك؟ دعنا اولا نستعرض الازمات التي تعرض لها الاقتصاد الماليزي حيث واجه الإقتصاد منذ إستقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ ستة أزمات رئيسة هي:

أزمة السلع الأولية -١٩٥٦ – ١٩٧٢ أزمة النفط - ١٩٧٣ – ١٩٧٤ أزمة السلع-١٩٨٠ – ١٩٨١، أزمة السلع الإلكترونية- ١٩٨٥-- ١٩٨٦، الأزمة المالية-١٩٩٧--١٩٩٨ الازمة العالمية الامريكية ٢٠٠٨- وحتى الوقت الحاضر، كما في المخطط ٢، وسيتم التركيز على الازمة الاسيوية والعالمية في تفسير ومعالجة الازمتين لضيق مساحة البحث كما في المخطط ٣.

مخطط ٢

كيف تمت مواجهة الزمات في ماليزيا

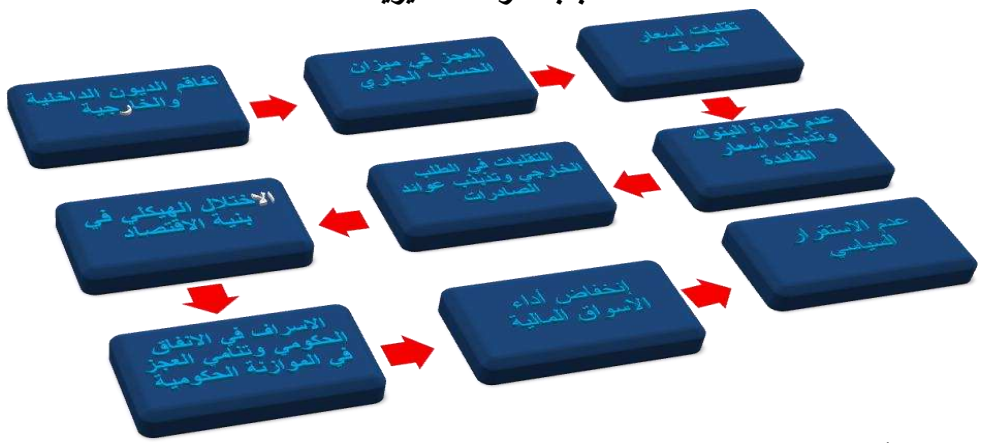
أزمة النفط ١٩٧٣	أزمة السلع ١٩٨٠	أزمة السلع الإلكترونية وقطع غيار الكمبيوتر والموصلات ١٩٨٥	الأزمة المالية ١٩٩٧	الازمة العالمية الامريكية ٢٠٠٨
١. تقويم سعر صرف العملة المحلية. ٢. تنظيم حركة رأس المال وتخفيض القيود على رأس المال الأجنبي. ٣. إنشاء سوق متخصص بأرصدة التبادل الخارجي. ٤. تقديم محفزات جديدة لتدفق وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ٥. إنشاء مناطق للتجارة الحرة. ٦. اعتماد سياسات تجارية ومالية جديدة New Economic Policy	١. تحسين نوعية السلع، وتطبيق سياسات تحفيزية في السوق. ٢. إصدار خطة لتطوير القطاع الصناعي في بداية عام ١٩٨٠. ٣. زيادة الاستثمار الحكومي وتمويل النمو بواسطة القروض الخارجية الطويلة الأجل. ٤. زيادة إنتاج المطاط من خلال زيادة إنتاجيته. ٥. تشجيع السياحة ووضع أسس تنميتها. ٦. تحسين وتوسيع الخدمات التعليمية في كافة مراحله.	١. تشجيع النمو، وتحزيز الصادرات. ٢. توفير موارد جديدة لزيادة الاستثمار. ٣. زيادة الإنتاجية في كافة القطاعات. ٤. التأكد من عدم تأثير ميزان المدفوعات بالسياسة المالية التوسعية. ٥. تخفيض القيود على ملكية المستثمرين الأجانب. ٦. إعادة تنظيم إدارة القطاع الصناعي. ٧. زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي. ٨. إعادة تنظيم سوق ماليزيا للأوراق المالية. ٩. الإسراع بعملية الخصخصة. ١٠. تقليص الإنفاق الحكومي. ١١. تخفيض معدل البطالة. ١٢. المحافظة على استقرار الأسعار.	١. تقليص نفقات القطاع الحكومي. ٢. إعادة تنظيم تمويل القطاعين العام والخاص. ٣. وضع ضوابط جديدة أكثر حزما للاقتراض الخارجي الخاص. ٤. زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية تحسباً للمضاربات. ٥. السيطرة على تزايد أسعار السلع (التضخم) وتخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ٦. اعتماد خطة جديدة لتحقيق الآتي: - استقرار العملة المحلية. - إعادة الثقة بالسوق المالية. - تحقيق الاستقرار المالي. - تقوية الروابط بين القطاعات المختلفة. - استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية. - إعادة هيكلة القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة. ٧. تقديم حوافز مالية تقدر بـ ٧ مليار رينكت للمشروعات المتضررة. ٨. تحرير واعتماد سياسات جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية. ٩. إعادة هيكلة القطاع المالي.	١. تقليص النفقات الحكومية ٢. توسيع الاعتماد على الأسواق الاسيوية ٣. التكامل مع دول اخرى مثل آسيا+٣ وآسيا+٦ ٤. زيادة متوسط دخول الافراد ٥. تحفيز الطلب الداخلي ٦. زيادة الموارد الخارجية عن طريق فتح اسواق جديدة للتصدير في الشرق الاوسط وامريكا اللاتينية.

1-Bank Negara Malaysia, (Various Issues) Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia.

أسباب الازمة الماليزية: يوضح المخطط ٣ اهم اسباب الازمه التي تعرض لها الاقتصاد الماليزي ١٩٩٧ و ٢٠٠٨.

المخطط ٣

اسباب الأزمة الماليزية



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية للاقتصاد الماليزي في المصدرين (٢ و ٤)

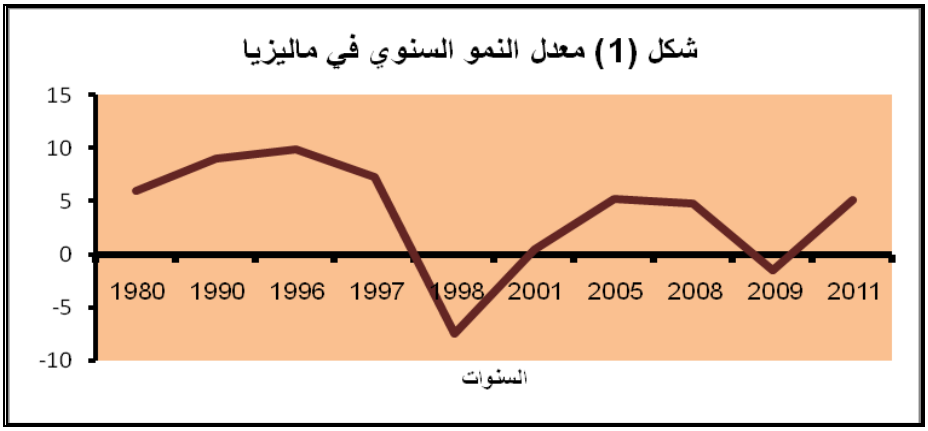
أثار الازمات على اداء الاقتصاد الماليزي

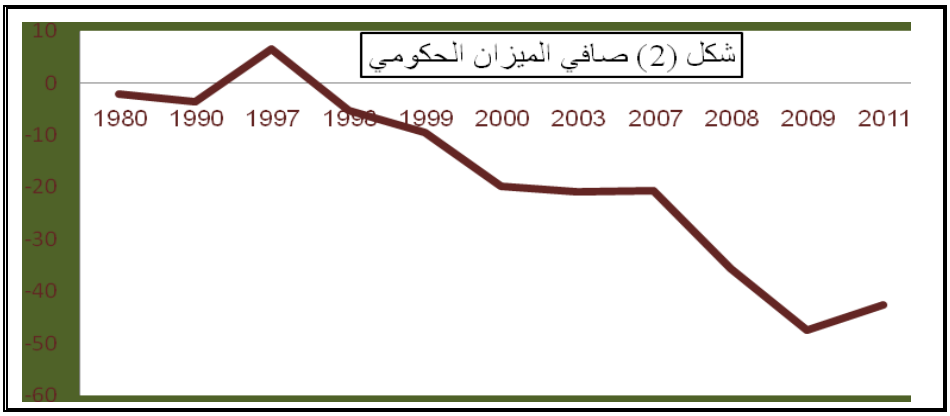
لقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من ٩% عام ١٩٩٠ الى (-٧,٤%) عام ١٩٩٨، ثم عاد الى التعافي التدريجي ليصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠٠٥ اذ حقق ٥,٣%، ولكنه عاد الى الهبوط السريع بفعل الازمة العالمية ليصل الى (-١,٩ %) عام ٢٠٠٩، ثم عاد الى التعافي من جديد ليصل الى ٥% عام ٢٠١١ (شكل ١) . وقد قامت الحكومة الماليزية بتغطية كافة الخسائر في السوق المالية والشركات الانتاجية والقطاع الخاص والمصارف، مما ادى الى تنامي العجز في الموازين الحكومية حتى وصل الى (- ٢٠ مليار رنكت)[١] في نهاية عام ٢٠٠٠ بعدما حقق فائضا بمقدار (٦,٦ مليار رنكت) قبل الازمة مباشرة. كما موضح بالشكل ٢ واستمر هذا العجز بالتنامي تدريجيا ليصل الى (٣٥,٦- و٤٣- مليار رنكت) في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ على التعاقب.

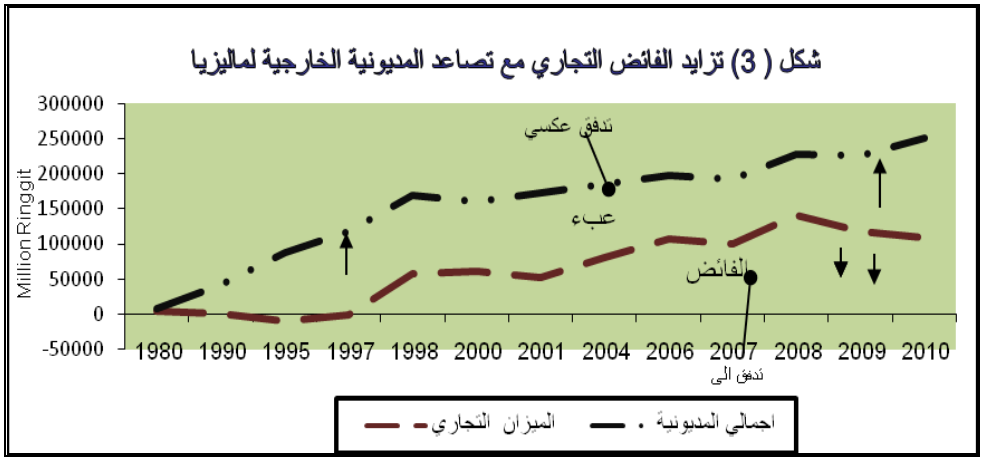
ويوضح الشكل ٣ العلاقة بين اجمالي المديونية الخارجية وصافي الميزان التجاري. اذ حقق الميزان التجاري فائضا محدودا في عام ١٩٩٠ بلغ ٢,٤ مليار رنكت ماليزي، الا انه اخذ بالتدهور التدريجي في فترة التسعينات نتيجة لتوسع الاستثمارات المحلية والاجنبية التي تتطلب زيادة الاستيرادات من السلع الانتاجية والمواد الاولية مما ادى الى تزايد العجز ليصل الى (٨,٧- مليار رنكت) عام ١٩٩٦ و بعد الازمة الاسيوية مباشرة ونتيجة لانخفاض اسعار صرف العملة الماليزية في الاسواق العالمية أنخفضت أسعار الصادرات من جهة وتوفر الطلب العالمي والتمويل الدولي من جهة اخرى وبدات الصادرات بالتدفق سريعا لتنمو بنسبة ٣٠% عام ١٩٩٨ مقارنة بالاستيرادات التي نمت بنسبة ٣,٣% فقط في العام نفسه مما ادى الى زيادة الفائض التجاري الى ٥٨ مليار عا م ١٩٩٨ و١٠٨ و ١٤١ مليار رنكت عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ على التوالي. ومن ثم بدات الصادرات بالانخفاض نتيجة لتدهور الطلب العالمي بسبب الازمة العالمية ٢٠٠٨ لتحقق معدلات نمو سلبيـة عام ٢٠٠٩ بلغ (-٦,٧%) ثم اخذ الفائض بالتناقص ليصل الى١١٠ مليار رنكت عام ٢٠١٠. ان هذا التصاعد في الفائض التجاري رافقه تزايد في المديونية الخارجية التي تصاعدت من٤١ مليار رنكت عام ١٩٩٠ الى ١٦٩ و١٩٧ مليار رنكت عامي ١٩٩٨و ٢٠٠٦ ثم استمرت بالتزايد بعد الازمة العالمية ٢٠٠٨ لتصل الى ٢٢٨ و٢٥١ مليار رنكت عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ على التوالي. والملاحظ لهيكل المديونية يجد ان مديونية القطاع الخاص تنامت بشكل متسارع لتصل الى حوالي ٤٣% من اجمالي الدين الخارجي. هذا يعني في المحصلة النهائية ان تزايد الفائض التجاري لا يكفي لتغطية مبالغ المديونية الخارجية مما يجعل الاداء الاقتصادي متذبذبا ومرهونا بالعوامل الخارجية. من جانب اخر نمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI بمعدلات متسارعة في فترة التسعينات لتصل الى اعلى مستوى لها عام ١٩٩٦ بقيمة ١٣,٥ مليار دولار، ولكنها سرعان ما تدهورت اثناء وبعد الازمة لتصل الى مليار واحد عام ٢٠٠١، واستمرت بالهبوط التدريجي لتصل الى تدفقات عكسية بلغت (-٨,٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ و(-٤,١ مليار دولار) عام ٢٠١١ شكل ٤.

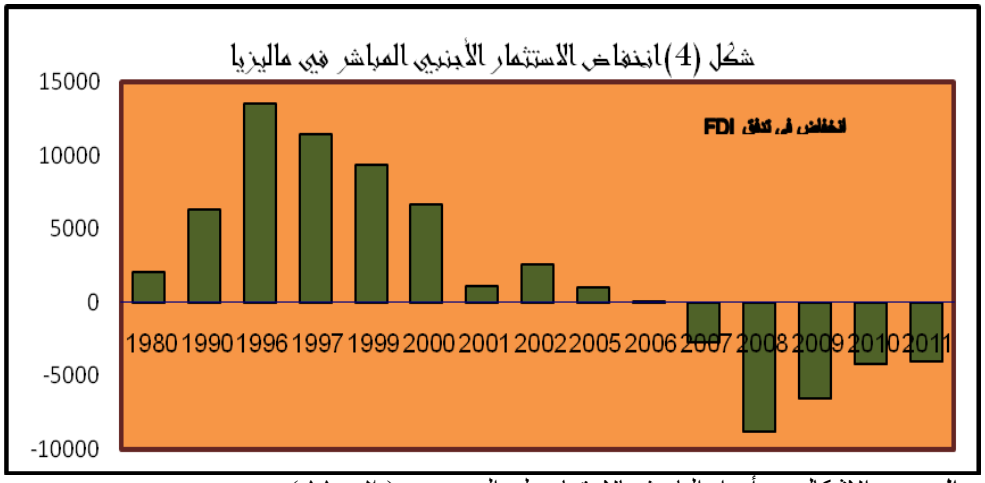
---

(١) الرنكت هو العملة المحلية الماليزية ويعادل ٣,٨ لكل دولار امريكي


شكل (1) معدل النمو السنوي في ماليزيا
15
10
5
0
-5
-10
1980 1990 1996 1997 1998 2001 2005 2008 2009 2011
السنوات


شكل (2) صافي الميزان الحكومي
10
0
-10
-20
-30
-40
-50
-60
1980 1990 1997 1998 1999 2000 2003 2007 2008 2009 2011


شكل (3) تزايد الفائض التجاري مع تصاعد المديونية الخارجية لماليزيا
Million Ringgit
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
-50000
1980 1990 1995 1997 1998 2000 2001 2004 2006 2007 2008 2009 2010
تدفق عكسي
عبء
الفائض
تدفق الى
الميزان التجاري
اجمالي المديونية



المصدر: الاشكال من أعداد الباحث بالاعتماد على المصدرين (٢ و ١١)

ماهية الاجراءات التي اتخذتها ماليزيا لمواجهة الازمات الاقتصادية

اعتمدت ماليزيا على وصفتها الخاصة للعلاج في معالجة الازمة الاسيوية ١٩٩٧ ونجحت الى حد كبير في إيقاف الاثار السلبية للازمة. ولعل هناك جملة من العوامل أسهمت في سرعة التصحيح من اهمها:(Economic Report, 1997, 2009, 2013, Malaysia)

١. توفر مصادر خارجية فورية للتمويل والاقتراض.
٢. الإجراءات الحمائية العاجلة التي إتخذتها الحكومة، والتي كان في مقدمتها تثبيت سعر صرف العملة الماليزية أمام الدولار (١ دولار أمريكي = 3.8 رنكت خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧) وتقييد تحويلها إلى الخارج، وقد أسهم هذا الانخفاض الى خفض اسعار سلعها ومن ثم دعم مراكزها الخارجية بزيادة التصدير بمعدلات عالية وتنويع منافذه الى الاسواق العالمية وخاصة الولايات المتحدة واوربا واليابان والذي نجم عنه تحقيق فوائض مالية ضخمة في الميزان التجاري الماليزي، واحتفاظها باحتياطات اجنبية كبيرة والتي شكلت دعم واستقرار للرنكت الماليزي ساعدها على مقاومة الضغوط التضخمية الداخلية.
٣. قيام الحكومات الماليزية باجراء اصلاحات جوهرية في نظمها المصرفية عن طريق دمج المصارف الصغيرة في مصارف عملاقة ذات رساميل ضخمة رافقها تخفيض نسبه القروض وخاصة غير المنتجة او المعدومة.
٤. تدخل الحكومة الماليزية وتحملها لأجزاء كبيرة من الخسائر المصرفية والاعباء المالية للقطاع الخاص.
٥. انشاء صندوق آسيوي للطوارئ ومواجهة الازمات المستقبلية تسهم به كافة الدول الاسيوية الى جانب اليابان بقيمة ١٠٠ مليار دولار١٩٩٨ زيدت الى ١٨٠ مليار دولار في ٢٠٠٨ .
٦. توسيع التعاون والتكامل الاقتصادي بين ماليزيا والدول الاسيوية واليابان.
٧. اعتماد الدول الاسيوية المتضررة على طرائق جديدة مبتكرة لمعالجة الازمة مثل مثلثات النمو وهي عبارة عن تعاون بين مجموعة من البلدان الاسيوية المتجاورة لأنشاء صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية سواء في الاسواق الاسيوية أو العالمية من خلال دمج المهارات البشرية والادارية والتقانة في نسيج صناعي واحد وتحقيق وفورات اقتصادية داخلية وخارجية واسعة وأنوع ذات ماركات اسيوية عالية الدقة ، وعادة ما تشمل هذه المثلثات بعض الاقاليم أو مناطق

معينه من كل بلد بحيث تحقق تكامل انتاجي وتسويقي قادرة على النفاذ والمنافسة في الاسواق كافة.

٨. تخفيض الانفاق المحلي وتقليل العجز في الموازنة الحكومية وإجراء اصلاحات جوهرية في الهيكل الانتاجي مما اسفرعن اقتصاد اكثر توازنا واشد كفاءة.

بينما تمثلت اجراءاتها في مواجهة الازمة العالمية بما يلي (Olivier, B, 2009)، و Corsetti, G, Pesenti, P and Roubini, N, 1998)

١. زيادة الطلب الداخلي عن طريق حقن الاقتصاد بجرعة نقدية تنشيطية سواء عن طريق زيادة المنح والمساعدات وزيادة رواتب القطاع العام.
٢. البحث عن اسواق جديدة في الشرق الاوسط وافريقيا.
٣. توسيع التكامل الاقليمي بزيادة التبادل السلعي بين الدول الاسيوية ليصل الى اكثر من ٦٠% من حجم التجارة الخارجية. اذ زادت الصادرات من ٩٨ الى ٢٦٥ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، كما زادت الواردات بينهما من ٨٦ الى ٢٣٤ مليار دولار في ذات الفترة.
٤. البحث عن مصادر جديدة للتمويل من الدول الخليجية واليابان .
٥. زيادة فعالية وكفاءة مؤسسات الوساطه المالية مما ادى الى تحسين توزيع الموارد وتخفيض تكاليف الحصول عليها.
٦. توسيع الشراكة الذكية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الاعلامية داخليا وخارجيا.

القياس الاقتصادي

من اجل الوصول الى فهم اكثر عمقاً لإنعكاسات الازمات المتكررة على الاداء الاقتصادي الماليزي لا بدّ من قياس آثار الازمات من خلال قناتي الصادرات وتدفقات راس المال الاجنبي (القروض قصيرة الاجل والاستثمارات الاجنبية المباشرة ومؤشر الازمات) فضلاً عن عاملي اسعار الفائدة والاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٧٠-٢٠١١.

نتائج التقدير

نتائج اختبار استقرارية البيانات: Stationary Test

أُستخدم اختبار فليب بيرون Phillips-Perron Test (PP) في تحديد مدى استقرارية البيانات كونه يعطي نتائج أفضل مقارنة بالطرائق الاخرى، إذ أنه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية ونتائجة اكثر دقة في العينات الصغيرة، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول ١.

الجدول ١

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار PP

Variables: GRO FDI SD EXP EX INT INF					
Tests		**λ-max**		**Trace**	
H_0	H_a	C.V.	k =1	C.V.	k =1
r= 0	=1	46.2	54.9**	125.5	169.2**
r ≤ 1	=2	40.07	39.5	95.7	114.4**
r ≤ 2	=3	33.9	30.6	69.8	74.8
r ≤ 3	=4	27.6	23.6	47.8	44.2
r ≤ 4	=5	21.2	15.1	29.8	20.5
r ≤ 5	=6	14.3	4.6	15.5	5.4
r ≤ 6	=7	3.8	0.84	3.8	0.83

يتضح ان المتغيرات كافة لها جذر وحدة في حالتها الاولية (Level) ولكنها تتحول الى الحالة المستقرة بعد اخذ الاختلافات الاولية First Different.

تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جيلس "Johansen-Juselius"

بعد أن أصبحت البيانات مستقرة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة بإمكانية وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن مستقر طويل الأجل بين المتغيرات.

الجدول ٢

نتائج التكامل المشترك ـ جوهانس-جيلس

	I_o بدون اتجاه وثابت	I_o مع ثابت	I_o مع ثابت واتجاه	I_1 بدون اتجاه وثابت	I_1 مع ثابت	I_1 مع ثابت واتجاه
GRO	-1.8 (0.006)	-4.5 (0.35)	-4.46 (0.001)	-15.7 (0.00)	-15.56 (0.00)	-14.9 (0.00)
FDI	-1.24 (0.19)	-1.25 (0.64)	-1.65 (0.75)	4.07 (0.0002)	4.03 (0.004)	4.05 (0.017)
SD	-0.52 (0.82)	-0.50 (0.87)	-1.73 (0.72)	-5.8 (0.000)	-5.84 (0.000)	-6.27 (0.001)
EXP	-0.47 (0.81)	-1.27 (0.63)	-0.62 (0.97)	4.2 (0.000)	4.3 (0.002)	4.84 (0.002)
EX	-0.33 (0.77)	-1.66 (0.44)	-1.69 (0.74)	5.65 (0.000)	5.62 (0.0001)	5.63 (0.0004)
INT	2.37 (0.019)	1.34 (0.59)	2.08 (0.53)	4.6 (0.000)	7.06 (0.000)	7.49 (0.000)
INF	1.79 (0.069)	3.08 (0.038)	2.96 0.16	7.4 (0.000)	7.43 (0.000)	7.7 (0.0001)

تشير (*) و (**) الى المعنوية الاحصائية بدرجات ٥% و١٠% على التعاقب

* تشير " k" إلى فترات التخلف الزمني المستخدمة و r إلى عدد المتجهات Number of Vectors .

يتضح من الجدول ٢ أن المتغيرات كافة لها تكامل مشترك من الدرجة الأولى وبالتالي توجد هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما.

تحليل العلاقة طويلة الاجل

يوضح الجدول ٣ نتائج التقدير ويستنتج منه بعض الحقائق الاساسية:

١. وجود تأثير سلبي للتدفقات الخارجية واسعار الصرف على النمو الاقتصادي وبدرجة معنوية متفاوتة احصائياً، اذ ان التدفق العكسي لرؤوس الاموال قصيرة الاجل وتذبذب تدفق الاستثمارات الاجنبية نتيجة الازمات المتكررة كانت سببا مهما للانخفاض المفاجئ في معدلات النمو الاقتصادي. أي أن تمويل الاستثمارات المحلية يعتمد بشكل أساس على الموارد الأجنبية وخاصة القروض قصيرة الأجل، وبالتالي فإن الاستثمار ومن ثم النمو يتأثر سلباً وايجاباً بتذبذب هذه التدفقات.

٢. بينما أظهر معامل الصادرات تأثيراً ايجابياً في النمو الاقتصادي وبدرجة معنوية مقبولة إحصائياً، اي ان الصادرات الماليزية تأثرت أيجابيا بالازمة الاقتصادية وهذا يتفق مع الواقع الفعلي، إذ ان انخفاض اسعار صرف الرنكت الماليزي.

تجاه الدولار جعل السلع الماليزية وخاصة الالكترونيات منها أرخص سعراً وأكثر قدره على المنافسة في الاسواق الدولية مما ادى الى تزايد الطلب العالمي عليها وخاصة من اسواق الولايات

المتحدة واوربا. وبدأ العجز الذي كان في الميزان التجاري قبل وأبان الازمة يتحول تتدريجاً الى فائض متزايد وتراكم في الاحتياطات الدولية.

جدول ٣

نتائج تقديرات العلاقة طويلة الأجل

	Con	EXP	FDI	SD	EX	Crisis	R^2	$\overline{R}^2$	F	AIC
ماليزيا	25.6 (5.7)	0.25 (4.7)	-0.34 (2.1)	-0.31 (3.9)	-10.7 (4.8)	-0.35 (1.3)	0.65	0.54	6.1	5.1

تحليل النتائج قصيرة الأجل

تظهر النتائج في الجدول ٤ بعض الحقائق الاساسية:

١. عدم حدوث تغير ملموس في النتائج عن الاجل الطويل مما يشير الى استمرارية تاثير الازمة الاسيوية وتعمقها نتيجة الازمة العالمية عام ٢٠٠٨، اي ان الاقتصاد الماليزي لم يتعافى تماماً وانه لا زال معرضاً لمزيد من الصدمات.

٢. ادت الازمة العالمية الى مزيد من التدفقات العكسية للاستثمارات الاجنبية وتزايد الاعتماد على القروض قصيرة الاجل التي تمتاز بمخاطرها الكبيرة ويعود ذلك الى ثلاثة اسباب: الاول ظهور مستقطب جديد للاستثمارات الاجنبية وهو الصين التي تمتاز بعمالتها الرخيصة واسواقها الواسعة ومهارة أياديها العاملة مقارنة بماليزيا، والثاني ، شحة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى دول العالم كافة وخاصة الى آسيا ومنها ماليزيا نتيجة الازمة العالمية، والثالث انخفاض الطلب العالمي على الصادرات وخاصة الاسيوية من الدول المتقدمة الاوربية وامريكا التي تشكل٤٠ % من الطلب العالمي.

٣. بلغت سرعة معامل التكييف حوالي (٠,٤٩ -) وهذا يعني أن ٥٠% من الخلل في توازن النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنوات اللاحقة، والتوازن يتحقق بعد مرور سنتين.

الجدول ٤

نتائج نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM

$$\Delta GRO = \underset{(0.11)}{0.71} - \underset{(0.5)}{0.31}\,\Delta FDI_{t-1} - \underset{(4.1)}{10.4}\Delta EX_{t-1} + \underset{(1.6)**}{0.20}EXP_{t-1} - \underset{(1.7)**}{0.25}\Delta SD_{t-1} + \underset{(0.68)}{0.95}\,Crisis - \underset{(-3.2)**}{0.49}EC_{t-1}$$

R^2= 0.64, $\overline{R}^2$ = 0.5٧, L. L=- 75.99, AIC = - 5.59, S .C =5.97, F. Statistic 5.5.

تحليل العلاقة السببية

يمكن استنباط أهم اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات المقدرة من الجدول ٥:

١. وجود علاقة سببية احادية متجهة من النمو الاقتصادي الى الاستثمار الاجنبي المباشر، اي ان تسريع النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على تدفق FDI وانه مؤشر مهم لجذب المستثمر الاجنبي.

٢. وجود علاقة سببية ثنائية متجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى اسعار الصرف حيث ان كل منهما يؤثر ويتأثر في الاخر، حيث ادت تقلبات اسعار الصرف الى تخفيض تدفق الاستثمارات الاجنبية.

٣. ان هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الصادرات والاستثمارات الاجنبية وهذه حقيقة تعكس الاستراتيجية الاسيوية المبنية على ان الاستثمار الاجنبي والصادرات كقائد للنمو الاقتصادي FDI-Export- Led Growth
٤. ان هناك علاقة تتجه من FDI الى القروض قصيرة الأجل وهذه نتيجة تعكس سبباً مهما لتكرار الازمات في ماليزيا حيث قام المستثمرون الاجانب بتمويل العديد من المشاريع طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل للإفادة من الفروق في معدلات الفائدة وإنعدام الضرائب على الارباح مما ادى الى توقف العديد من المشاريع وتحميل الحكومات لأعباء ديون اضافية.
٥. ان هناك علاقة تتجه من القروض قصيرة الاجل الى الازمة وهذا يؤكد ان هذا النوع من الاموال الساخنة Hot Money التي تجيد الكر والفر هي سبب رئيس لتكرار حدوث الازمات في ماليزيا.

الجدول ٥

نتائج العلاقة السببية بالاعتماد على VECM

المتغيرات المعتمدة	GRO	FDI	EXC	EXP	CRISIS	SD
		χ^2- Statistics				
GRO النمو الاقتصادي	——	0.007 (0.93)	3.0 (0.09)	0.12 (0.73)	0.31 (0.58)	2.72 (0.11)
FDI الاستثمار الاجنبي المباشر	3.4 (0.07)	——	7.8 (0.009)	3.12 (0.08)	0.14 (0.71)	0.03 (0.85)
EXC سعر الصرف	0.78 (0.38)	4.16 (0.05)	——	4.29 (0.047)	0.07 (0.78)	0.0001 (0.98)
EXP نسبة الصادرات / GDP	0.92 (0.34)	7.54 (0.017)	4.2 (0.049)	——	0.15 (0.69)	0.012 (0.89)
CRISIS مؤشر الازمات	2.42 (0.12)	0.02 (0.88)	0.0001 (0.99)	0.0001 (0.98)	-------	3.3 (0.08)
SD القروض قصيرة الاجل/ GDP	3.08 (0.08)	1.3 (0.22)	0.0001 (0.97)	0.21 (0.65)	0.03 (0.86)	--------

* القيم تشير الى نسب الاحتمالية Probabilities

من المناقشة النظرية والنتائج القياسية يمكن الوصول الى الملخص التالي:

ان المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا أبان الازمة الاسيوية ١٩٩٧ كانت اضعف مما هي علية الان، فعلى الرغم من ضخامة الازمة العالمية ٢٠٠٨ فان آسيا عموما وماليزيا على وجه الخصوص أفادت كثيراً من ازمتها واخذت العديد من الاجراءات التحوطية المالية والحقيقية واجرت العديد من الاصلاحات الهيكلية ووطدت علاقاتها التجارية والمالية بحيث ان أدائها الحالي قد تأثر بشكل محدود نسبيا وصمد الاقتصاد الى حد كبير تجاه الصدمات الخارجية.

الاستنتاجات

يمكن تلخيص اهم استنتاجات بما يلي:

١. إن الاعتماد المتزايد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة المدى في تمويل البرامج التنموية أو الاستثمار في الحقيبة المالية يحمل مخاطر جسيمة ويسهم في خلق أزمات متكررة

وذلك كون هذا النوع من التمويل يدخل سريعا ويخرج سريعاً Hot Money ولا يهمه إلا تحقيق مزيداً من الإرباح.

٢. أثبت التحليل النظري والقياس التجريبي أن النجاحات التي حققها الاقتصاد الماليزي تعود بجزء كبير منها الى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بأنواعها كافة Foreign Capital Led Growth وليس الى تطور الأداء الداخلي مما يعرض اقتصادها الى مزيد من الصدمات في المستقبل ويعرقل برامج الإصلاح التي تقوم بها الحكومة المحلية.

٣. أيدت الاختبارات التقديرية إن FDI هو أفضل أنواع رأس المال الأجنبي وأكثرها استقرارا" وهذا يتفق والإستراتيجية الأسيوية المعتمدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كونها ترفد التنمية بموارد جديدة مثل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والادارة المتقدمة وتدريب الأيادي العاملة ولا يترتب عليها دفع التزامات تسيد للمديونية وتنمي الصادرات الصناعية وتساعد على فتح أسواق جديدة للتصدير.

التوصيات

١. لقد اثبتت الأزمات المالية المتكررة إن على ماليزيا إن تعيد النظر في استراتيجياتها المتمثلة بالباب المفتوح وحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية دون قيود، واستبدالها بسياسات جديدة مثل الطلب الداخلي كقائد للنمو الاقتصادي والتي تتضمن المزاوجة بين الموارد المحلية والأجنبية وحساب للمنافع ضد المخاطر، والمشاركة ضد الانفراد بالقرارات والمشاريع الاستثمارية المربحة والتعاون في الميادين كافة الاقتصادية والمالية بشكل يضمن المصلحة الوطنية.

٢. إن إعادة هيكلية أسواق رأس المال وإجراء إصلاحات جوهرية في النظام المصرفي – مثل توحيد ودمج المصارف وتقليص تذبذب أسعار الفائدة – وتحسين السياسات المالية والنقدية لها اثأر ايجابية في الاستثمار والنمو الاقتصادي، كونها تعكس الاستقرار المالي والاقتصادي وانخفاض العجز في الموازنة الحكومية.

٣. إن تحسين مستوى التعليم وزيادة فرص التدريب والتأهيل يرفع من مستوى المعرفة البشرية ويحسن من كفاءة استغلال الموارد المحلية ويوجه الاستثمارات المحلية والأجنبية الى القطاعات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة فعلية.

٤. اعتماد مبدا الشراكة الذكية بين القطاع العام والخاص وبين الداخل والخارج له دور مهم في اعادة توزريع الموارد بما يضمن تحقيق اقصى المكاسب اسيويا وعالمياً.

٥. لابد من التركيز بشكل واضح على تطوير التكنولوجيا الزراعية وخصوصاً التكنولوجيا الحياتية ووتصنيع الزراعة.

٦. أعتماد سياسة جديدة لتثبيت سعر صرف الرنكت، وذلك بالتحول من الدولار كمقياس وحيد لسعر صرف العملة الى سلة من العملات تضم مجموعة من عملات الدول الاوربية واليابان.

٧. تعزيز العلاقات بين الدول الآسيوية في الميادين كافة بما يحقق لها ميزة نسبية أفضل وخصوصاً في مجال تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج.

المصادر

اولاً- المصادر باللغة العربية

١. قوناش، انور هافان، ٢٠٠١، " ازمة شرق اسيا: عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ثانياً ـ المصادر باللغة الانكليزية

1. Ali, M, and Islam. A, 2010, Macroeconomic Impacts of the Global Financial Crisis on the Bangladesh Economy, Saving and Development, No 3, XXXIV, 305-342.
2. Asian Development Bank, (Various Issues), Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, New York , Oxford University Press, USA.
3. Athukorala, P; and Chongvilaivan, A; 2010, The Global Financial Crisis and Asian Economies, ASEAN Economic Bulletin, Vol 27, : 1-4.
4. Bank Negara Malaysia, (Various Issues), Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia.
5. Berkmen, P; Gelose ,G; Rennhack ,R and Walsh, J, 2010, Differential Impact, Finance and Development, 51, No 1, :29-31.
6. Corsetti, G, Pesenti, P and Roubini, N, 1998, What Caused the Asian Currency and Financial Crisis, Part One, a Macroeconomic Overview, National Bureau of Economic Research, No,6833.
7. Dodd, R and Mills, P, 2008, Outbreak: US Subprime Contagion, Finance and Development, vol 45, Num, 2, 46-53.
8. Goeltom M.S., 2009, "The Impacts of Global Crisis on Indonesian Economy", Economic Cooperation and Development Review, Vol. 2, No. 2.
9. Hanh Pham, T, H, 2010, Effects of the 2008 Financial Crisis on Developing Asia's Economic Growth, 2010, Economic Bulletin, Vol 30, Issue 3:132-142
10. International Monetary Fund, (IMF) 2011, Regional Economic Outlook, Asia and Pacific, World Economic and Financial Surveys, Washington, USA.
11. International Monetary Fund , Financial Data, (2012), Washington ,D.C.
12. James, W; Park, D; Jha, S; Jongwanich, J; Hagiwara, A; and Sumulong, L, 2008; The US Financial Crisis, Global Financial Turn oil and Developing Asia: Is the Era of High Growth at An End, Asian Development Bank (ABD), Working Paper Series No, 139, Manila, Philippines.
13. Kang, K and Miniane,J, 2008, Global Financial Turmoil Test Asia, Finance and Development, vol 45, Num, 4, :47
14. Khor Hoe, and Xiong Kee, (2008), Asia: A Perspective on the Subprime Crisis, Finance and Development, IMF Quarterly Journal, Volume 45, number 2, :1-8.
15. Koders Laura, 2008, A Crisis of Confidence…..and a Lot More, Finance and Development, Vol, 45, No, 2, 18-23.
16. Kumar, A, 2009, Crisis Contained, Finance and Development Vol 50, 45-47.
17. Meltem, E. (2010), Global Financial Crises and Turkey, Effects and Suggestions, Nkohomneckn , Roma.
18. Ministry of Finance, Various Issue, Economic Report, Malaysia.
19. Olivier ,B, 2009, The Crisis: Basic Mechanisms and Appropriate Policies, Finance and Development, Vol 49 , No, 2, 37-40
20. Singh, A, 2010, Asia Leading the Way, Finance and Development, VOL 52,No,3: 5-7.
21. World Bank: World Debt Tables, (2012) External Finance for Developing Countries, W.B. Washington, D.C.